

بنك القاهرة
Banque du Caire



تقرير الحوكمة السنوي

عام 2025



فهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

1.	1-1 الهدف	3
	1-2 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة	3
	1-3 تطبيق مبادئ الحوكمة	3
2.	إطار العمل	3
3.	إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2025 لتعزيز نهج الحوكمة	3
	3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء	3
	3-2 تحديد الهيكل التنظيمي	3
	3-3 المسؤولية الاجتماعية لبنك القاهرة	4
4.	مجلس الإدارة	5
	4-1 تشكيل مجلس الإدارة	5
	4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة	6
	4-3 رئيس مجلس الإدارة	6
	4-4 أمين سر مجلس الإدارة	6
	4-5 اجتماعات المجلس	6
	4-6 لجان المجلس	7
5.	مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية	8
6.	الإدارة التنفيذية	8
7.	كيفية إدارة المخاطر	8
8.	نظام الرقابة الداخلية	9
	8-1 مجموعة المراجعة الداخلية	10
	8-2 الالتزام المصرفي	12
	8-3 قطاع الرقابة الداخلية	13
9.	مراقب الحسابات	13
10.	حقوق المساهمين	14
	رأس المال والأسهم	14
11.	الافصاحات	15
12.	التصنيف الائتماني	16
13.	تضارب المصالح	16
14.	شكاوى العملاء وقطاع حماية العملاء	16
	الخاتمة	18

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمو بنك القاهرة المحترمون،

تحية طيبة وبعد،

أن بنك القاهرة وهو يتقدم في مسيرته الناجحة قد حقق قفزات واسعة في مجال تطبيق الحوكمة

وحيث أن الالتزام بمتطلبات تطبيق ممارسات الحوكمة أصبح على قدر عال من الأهمية بالنسبة لجهود تنمية أسواق المال وتعزيز استقرارها وحماية المستثمرين فيها، فقد أصبح أيضاً عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، حيث أظهرت الدراسات أن المؤسسات المالية الملتزمة بالحوكمة تتمتع بمعدل أعلى فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، مما يثبت أن المستثمرين يقدرون أهمية الحوكمة الرشيدة.

وفي إطار رغبة مجلس الإدارة في تأصيل وتعزيز قواعد وسياسات الحوكمة المختلفة وتوئجا لجهود البنك والحرص على مطابقة المعايير الدولية في مجال الحوكمة فقد استطاع البنك خلال عام 2025 تجديد شهادة الايزو ISO 37000 في مجال الحوكمة المؤسسية.

ويعد هذا الإنجاز بمثابة اشارة دولية باستراتيجية البنك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتحقيق نظم الإدارة الناجحة وتميز البنك في مجال الحوكمة المؤسسية.

ومن أجل الحصول على نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف المنشودة، فقد تم خلال العام 2025 العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء من خلال وضع سياسات واضحة ومتكاملة تهم جميع الأطراف وعلى رأسهم مساهمي وعملاء البنك، وسعيًا منا للالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية فقد وضع البنك خطة عمل منهجية لتطبيق جميع الأطر التشريعية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وبناءً على ما سبق فإن مجلس الإدارة يدرك ويعي أهمية الحوكمة ويعمل على تعظيم قيمتها بالبنك وبين الأطراف المختلفة وكذلك يسعى الى نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين بالبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد يحيى صائم اوزالب
رئيس مجلس الإدارة

1 الهدف

يرى بنك القاهرة أن الالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية الدولية والمحلية من العوامل الأساسية لتعزيز صورة البنك داخليا وخارجيا كما يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة العليا بأن الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً لتعزيز ثقة المساهمين وذوي المصالح الأخرى من خلال زيادة مستوى الشفافية للملكية والسيطرة وإيجاد نظام فعال لمراقبة إدارة إستراتيجيات الأعمال. ومن هنا، فقد تضافرت كل الجهود اللازمة للتعريف بأهمية الحوكمة في بنك القاهرة.

2-1 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يتعهد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولون بالالتزام بمبادئ الحوكمة واتباع أفضل ممارساتها الموجودة في دليل الحوكمة الخاص ببنك القاهرة، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح البنك وتحقيق أهدافه. كما يقوم المجلس وبشكل دوري بالتأكد من احترام كافة مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال المراجعة الدورية عن طريق قائمة الفحص الخاصة بالتزامات دليل الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة،

3-1 تطبيق مبادئ الحوكمة:

حرصاً من مجلس إدارة بنك القاهرة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة في البنك، حسبما نص على ذلك دليل الحوكمة المؤسسية للبنك والتعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري، فإن مجلس إدارة البنك قد اعتمد تطبيق مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بممارسات الحوكمة في البنك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتشريعية والتوجه الفعلي في الالتزام بالمعايير الدولية والتي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وتوصيات لجنة بازل.

2- إطار العمل

بالاستناد إلى تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة رقم 664 بتاريخ 19 سبتمبر 2024 الصادرة في سبتمبر 2024، وإلى دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد من مجلس الإدارة بتاريخ 24 نوفمبر 2024، فقد حرص مجلس إدارة البنك على تحديد التوصيف الوظيفي لوظائف الرقابة الداخلية بالبنك وخاصة وظائف المراجعة الداخلية والالتزام والمخاطر. كما حرص على تحديد المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له بما في ذلك الميثاق الخاص بكل لجنة، لذا فإن تقرير الحوكمة السنوي يهدف إلى الإفصاح وبكل شفافية عن ممارسات الحوكمة التي يقوم بها بنك القاهرة والذي يعكس قيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يجب على جميع الأطراف الالتزام بها.

ونقدم لكم فيما يلي ملخصاً بالإنجازات الرئيسية المتعلقة بتطبيق وتعزيز إطار الحوكمة:

3- إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2025 لتعزيز نهج الحوكمة:

تجديد شهادة الايزو 37000 في مجال الحوكمة المؤسسية خلال عام 2025

3-1 متطلبات الإفصاح وحماية العملاء:

تم اعتماد كافة المعايير الدولية والمعتمدة من البنك المركزي المصري للتقارير المالية، ونؤكد على التزامنا بتطبيق أي متطلبات جديدة بشأن الإفصاح، هذا ويتبع البنك سياسة وقواعد صارمة حول معالجة الشكاوى وإدارتها ومعالجة تضارب المصالح مع العملاء، والطريقة التي ستتبع لمعالجة البيانات الشخصية والمعلومات ذات الطبيعة الخاصة وفقاً للقوانين المحلية المنظمة لذلك.

3-2 تحديد الهيكل التنظيمي:

يحرص مجلس إدارة البنك على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك كلما اقتضى الأمر ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، ويدعم تطبيقات الحوكمة وتعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية وكذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية ولبغى احتياجات البنك المستقبلية في التوسع وتطوير الخدمات المالية والمصرفية،



وفي نهاية عام 2025 تم اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك ولم تتضمن التعديلات الحديثة أي تغييرات في الهيكل بينما اقتصر على تحديث بعض أسماء شاغلي الوظائف.

وقد روعي في الهيكل المعتمد خلال عام 2025 الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وفقا لتعليمات البنك المركزي 664 لسنة 2024 في هذا الشأن، كما تتضمن الهيكل عدد 3 نواب للعضو المنتدب/الرئيس التنفيذي (من بينهم 2 أعضاء مجلس إدارة تنفيذيين)، ويعكس الهيكل التنظيمي للبنك استقلالية الإدارات الرقابية " مجموعة المراجعة/ مجموعة الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية/ مجموعة إدارة المخاطر". كما يعكس الهيكل تابعة الإدارات الرقابية للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وخاصة لجنة المراجعة ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة المخاطر.

استمر البنك في التركيز على تطوير العنصر البشري في عام 2025 وقام بعدة مبادرات للارتقاء بمهارات العاملين وتحسين المزايا والاجور، بالإضافة إلى التطوير المستمر في أنظمة إدارة وتطوير كفاءات رأس المال البشري، إلى جانب العمل على تطوير إدارة العلاقات والتواصل الداخلي وولاء الموظفين وروح الفريق.

التدريب

بلغت تكاليف التدريب 85 مليون جنيه في 2025 مقارنة بـ 73 مليون جنيه في 2024 بنسبة ارتفاع 16.5%. وتم زيادة ساعات التدريب نظرا لتوسع البنك في مختلف مجالات ووسائل التدريب وبإضافة التعليم الإلكتروني بنشر برامج التوعية البنكية وغير البنكية وتم تعميمها على جميع قطاعات البنك والمستويات الوظيفية (ومنها مكافحة غسيل الاموال وقانون الامتثال الضريبي - حوكمة الشركات - تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وغيرها من البرامج المصرفية والرقابية والمهارية وفقا للاحتياجات التدريبية لعام 2025).

3-3 المسؤولية الاجتماعية لبنك القاهرة دور البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

المسؤولية الاجتماعية لبنك القاهرة:
يتبنى بنك القاهرة إطاراً متكاملاً للمسؤولية الاجتماعية يهدف إلى تنفيذ المبادرات المسؤولة ذات التأثير الإيجابي المستدام، وذلك تماشيًا مع أولويات وأهداف التنمية الوطنية والدولية، بما في ذلك "أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" و"رؤية مصر ٢٠٣٠".

أبرز مبادرات بنك القاهرة خلال عام 2025:

القطاع الصحي:

حرص البنك على توجيه مساهماته لدعم العديد من المستشفيات والمعاهد والجمعيات الصحية ومن أبرزها على سبيل المثال وليس الحصر مؤسسة مجدي يعقوب - مستشفى 57357 - مستشفى اهل مصر لعلاج الحروق- مستشفى بهية -مستشفيات شفاء الاورمان - مستشفى الناس للأطفال - مؤسسة مرفت سلطان - مؤسسة إبراهيم بدران - مستشفى جامعة عين شمس

التعليم:

- تقديم 40 منحة دراسية للطلاب المتميزين بالشراكة مع جامعة السويدي للعلوم التكنولوجية
- تقديم 5 منح دراسية للطلاب المتفوقين بجامعة النيل -سداد المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين
- التبرع لصالح مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار "منح دراسية للطلاب"
- المساهمة في تطوير مجمع مدارس اتحاد بنوك مصر في منطقة حلوان



التمكين الاقتصادي:

يحرص البنك على إقامة مشروعات تدر دخل مستدام للشباب والمرأة المعيلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات منها التعاون مع جمعية الاورمان ومنها مشروع القروض الحسنة والتبرع لبنك الطعام المصري لدعم برنامج التغذية المدرسية والعودة الي المدارس بقري حياة كريمة

الحفاظ على البيئة:

يلتزم بنك القاهرة التزامًا راسخًا بمسؤوليته البيئية من خلال إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية ورفع مستوى الوعي البيئي.

وعلى هذه الخلفية، وقع بنك القاهرة اتفاقية شراكة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للمشاركة في تنظيم معرض "تراثنا" كجزء من مبادرة "bGreen"، بهدف دعم صناعة المنتجات اليدوية الصديقة للبيئة. وبفضل تلك الشراكة، نجح البنك في استعراض أعمال أكثر من 20 حرفيًا ماهرًا من مختلف المحافظات في مصر. كما نجح المعرض في تسليط الضوء على أهمية الحرف اليدوية التراثية التي تلتزم بالممارسات البيئية المستدامة.

علاوة على ذلك، شارك بنك القاهرة في إطلاق مبادرة "شرم الشيخ بدون أكياس بلاستيك" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بهدف تقليل استخدام الأكياس البلاستيكية غير المستدامة في شرم الشيخ. وقد شملت المبادرة إطلاق مجموعة من حملات التنظيف للحد من الأثر البيئي للنفايات البلاستيكية وتعزيز الاستدامة البيئية طويلة الأجل.

ذوي الاحتياجات الخاصة:

يواصل بنك القاهرة التزامه الراسخ بدعم المشروعات والمبادرات التي تستهدف دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. وقد نجح البنك خلال العام في تنفيذ العديد من المبادرات الفعالة، وذلك بالتعاون مع مجموعة من أبرز المؤسسات على مستوى جميع أنحاء مصر. فقد شارك بنك القاهرة للسنة الرابعة على التوالي في دعم مبادرة "SEED" التابعة لمؤسسة "حلم"، والتي أثمرت تأهيلًا لأكثر من 500 فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة لدخول سوق العمل.

مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا

- رعاية مبادرة "المنفذ 2025" لإمداد الأسر الأكثر احتياجًا
- التبرع لصالح صندوق تحيا مصر لدعم مبادرات توزيع المواد الغذائية لدعم الفئات الأكثر احتياجًا
- التبرع لمؤسسة صناع الخير ومؤسسة بداية لإمداد الأسر الأكثر احتياجًا بالمواد الغذائية المشاركة في المبادرات الوطنية
- صندوق تكريم الشهداء وضحايا ومفقودي العمليات الحربية

4-مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف الشامل والتوجيه الاستراتيجي للبنك من خلال الموافقة واعتماد السياسات المختلفة للبنك سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة من المجلس

4-1 تشكيل مجلس الإدارة:

لم يحدث تغيير في مجلس إدارة بنك القاهرة خلال عام 2025 وكان تشكيل مجلس الإدارة وفقا للجدول التالي:

م	الاسم	المسمى الوظيفي	صفة العضوية	تاريخ التعيين بالبنك
1	محمد يحيى صائم اوزالب	رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي	غير تنفيذي	22 سبتمبر 2024
2	حسين محمد ماجد حسين اباطة	العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي	تنفيذي	22 سبتمبر 2024
3	محمد بهاء يحيى محمد الشافعي	نائب الرئيس التنفيذي	تنفيذي	03 أكتوبر 2021
4	هشام محمد عبد العال محمد خلف الله	نائب الرئيس التنفيذي	تنفيذي	22 سبتمبر 2024
5	احمد علاء الدين على الجندى	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	22 سبتمبر 2024
6	أسامة محمد سعيد الميسرى	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	22 سبتمبر 2024
7	محمود فؤاد احمد الصفطى	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	22 سبتمبر 2024
8	نهال حسن كمال احمد حسنين	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي / مستقل	22 سبتمبر 2024
9	هشام عبد العظيم هندی	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	31 مارس 2021
10	ليلى فارح المقدم	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي / مستقل	31 مارس 2021

ووفقاً لتعليمات البنك المركزى الخاصة بالحوكمة، فقد روعى أن لا يقل تمثيل المرأة بالمجلس عن عضوتين، بالإضافة الى الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ومراعاة تحقيق التوازن والاستقلالية وكذا التعليمات الخاصة برئاسة اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الادارة

4-2 واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يلتزم كل عضو بمجلس إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها إرشادات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى ودليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك القاهرة.

4-3 رئيس مجلس الإدارة:

روعى عند تشكيل مجلس الإدارة الجديد لبنك القاهرة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي للبنك ، وذلك تطبيقاً لما ورد بتعليمات البنك المركزى رقم 664 بتاريخ 19 سبتمبر 2024، ويكون السيد رئيس مجلس الإدارة مسئول عن ضمان حسن سير العمل بطريقة مناسبة وفعالة وحصول أعضائه على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب بالإضافة إلى الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة ، وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بالتقييم الذاتى لأعضائه من خلال نموذج يتم استيفائه بمعرفة أعضاء المجلس لقياس قيام رئيس المجلس وأعضائه بما سلف.

4-4 أمين سر مجلس الإدارة:

قام أمين سر مجلس الإدارة بتسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفائره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما قام بتأمين حق إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بمن فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين.

4-5 اجتماعات المجلس:

تم الالتزام بما يتضمنه دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك من اجتماع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال العام أو عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه للانعقاد، حيث تم عقد عدد 13 جلسة خلال عام 2025

4-6 لجان المجلس:

تلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرار وتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في اللجان التالية:

لجنة المراجعة/لجنة المخاطر/لجنة الأجور والمكافآت والمزايا/لجنة الحوكمة والترشيحات/لجنة السياسات الاستثمارية/لجنة نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية/اللجنة التنفيذية

لجنة المراجعة

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيدة الأستاذة/ نهال حسن كمال احمد حسنين/رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)
السيد الأستاذ/ احمد علاء الدين على الجندى/عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ هشام عبد العظيم إبراهيم هندی/ عضوا حتى 22 يونيو 2025	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ أسامة محمد سعيد المسيري/ عضوا بدءا من 22 يونيو 2025	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)

لجنة المخاطر

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذ/ أسامة محمد سعيد المسيري/ رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيدة الأستاذة/ نهال حسن كمال احمد حسنين/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)
السيد الأستاذ/ حسين محمد ماجد حسين اباطة/ عضوا	عضو مجلس إدارة (تنفيذي)

لجنة الأجور والمكافآت

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذ/ احمد علاء الدين على الجندى/ رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيدة الأستاذة/ نهال حسن كمال احمد حسنين/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)
السيد الأستاذ/ هشام عبد العظيم إبراهيم محمد هندی/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)

لجنة الحوكمة والترشيحات

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذ/ محمد يحيى صائم اوزالب / رئيسا	رئيس مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيدة الأستاذة/ ليلي فارح المقدم / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)
السيد الأستاذ/ أسامة محمد سعيد المسيري / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)

لجنة نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذ/ هشام عبد العظيم إبراهيم محمد هندی/ رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ محمود فؤاد احمد الصفطي/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيدة الأستاذة/ ليلي فارح المقدم / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)

لجنة السياسات الاستثمارية

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذ/ محمود فؤاد احمد الصفطي / رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ احمد علاء الدين على الجندى / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيدة الأستاذة/ ليلي فارح المقدم / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)

كما شهد عام 2025 تشكيل لجنة الاستدامة والتمويل المستدام وفقاً للاتى:

الأعضاء	المسمى الوظيفي
السيد الأستاذة/ ليلي فارح المقدم / رئيسا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي/مستقل)
السيد الأستاذ/ هشام عبد العظيم إبراهيم محمد هندی/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ محمود فؤاد احمد الصفطي/ عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)
السيد الأستاذ/ احمد علاء الدين على الجندی / عضوا	عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي)

وقد روعي تعليمات البنك المركزي بخصوص تشكيل تلك اللجان بما في ذلك تحديث ميثاق كل لجنة. وترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه والارتقاء بكفاءته، وقد بلغ عدد اجتماعات اللجان خلال عام 2025 عدد 56 اجتماع بما فيها اجتماعات اللجنة التنفيذية عرضت محاضرها على مجلس الإدارة متضمنه جداول المتابعة الخاصة بكل لجنة.

5- مكافآت أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية:

بالإستناد إلى قانون الشركات رقم 1981/159 وتعديلاته، يلتزم البنك بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه ، تعرض سنوياً على الجمعية العامة للاعتماد.

هذا مع الإشارة لعدم تقاضى السادة أعضاء المجلس غير التنفيذيين لأى أجر.

6- الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية لبنك القاهرة على وعى كامل بدورها المتعلق بالحوكمة، وذلك من خلال التزامها المطلق بتطبيق المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز وجود الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة البنكية.

7- كيفية إدارة المخاطر:

- يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع إدارات وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه .
- تتم إدارة المخاطر ببنك القاهرة من خلال نموذج خطوط الدفاعات الثلاثة، كما يلي:
 - خط الدفاع الأول: هو خطوط الأعمال التي تولد مخاطر. تتضمن المسؤولية تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأهداف الأعمال، وتحديد وتطبيق الإجراءات التصحيحية، والإبلاغ عن المخاطر، والحفاظ على المستندات المناسبة والكافية لإثبات مدي التوافق مع حجم المخاطر.
 - خط الدفاع الثاني: يتضمن مجموعتي إدارة المخاطر والالتزام المصرفي حيث يتم القيام بتطوير إطار وهيك و سياسات إدارة المخاطر، ومراجعة الإجراءات التي يقوم بها خط الدفاع الأول للتخفيف من التعرض للمخاطر، ومتابعة التطبيق والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات.
 - خط الدفاع الثالث: يتكون من المراجعة الداخلية بالبنك. الهدف هو إبداء نظرة محايدة وموضوعية لتصميم وفاعلية وحسن تطبيق إطار إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة والالتزام بالسياسات والمحددات.
- مرقبى الحسابات الخارجيين والبنك المركزي تعتبر اعمالهما مراجعة إضافية مستقلة للتأكد من مدى التزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والرقابية.



- تُعتبر الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) هي المسؤولة عن جميع المخاطر التي تواجه البنك (Bank's Risk Profile) وتسعى في نفس الوقت إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات المتماشية مع حجم تلك المخاطر، مع ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للحفاظ على تحقيق معدلات النمو المستدامة.
- من أجل تحقيق ذلك تم وضع جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، ووضع أسقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وتشكيل اللجان وتحديد مسؤولياتها وصلاحياتها.
- كما تتولى الإدارة العليا مسؤولية الإشراف على تطوير استراتيجية المخاطر، كما يتعهد مجلس الإدارة الإبقاء على الرقابة شاملة وفعالة.
- يتبنى البنك نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بكوادر تتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمة للقيام بأعمالها وباستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للتطبيق. ويتم تنفيذ إطار الرقابة والإدارة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجان الائتمان المختلفة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر.

مسئوليات / مبادرات إدارة المخاطر تتضمن بشكل عام النقاط التالية:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير منهجيات رصد وقياس وإدارة والتحكم والإبلاغ عن كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد الإدارة العليا بتقارير دورية ومعلومات بشأن قياس وممارسات إدارة المخاطر.
- عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل فردي (Obligor Risk Rating) وذلك بهدف الوقوف على أى مؤشرات سلبية أو تراجع تستلزم اتخاذ إجراءات احترازية.
- إشارات الإنذار المبكر (Early Warning Signals): تستهدف الاكتشاف المبكر والتخفيف من المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة لدعم التدخل في الوقت المناسب وتجنب الأزمات واقتراح إجراءات تصحيحية لتخفيض شدة الأثر في حالة حدوث الأزمات لعملاء الائتمان بالبنك، وذلك من خلال مجموعة من المعايير (مالية وغير مالية) والتي ترتبط بالعملاء والصناعات المرتبطة بهم.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لقياس مدى توافر رأس مال كاف لتغطية واستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، والتحقق من مدى توافق المخاطر المقبولة (Risk Appetite) مع كل من الاستراتيجية وتخطيط إدارة رأس المال والسيولة، ونتائج اختبارات التحمل.
- إجراء اختبارات التحمل (Stress Testing) لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك في حالة حدوث أى من السيناريوهات المفترضة. يقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل، ويتم التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال وتماشيا مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.
- تحديد معايير لقبول المخاطر الائتمانية لعملاء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتحديد المبدئي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة (TM-RACs)، ويساهم تطبيق تلك المؤشرات في تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتوجيه موارد البنك بكفاءة نحو الأسواق المستهدفة.
- الإفصاح المالي الفعال: يسعى بنك القاهرة باستمرار إلى تطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بهدف تقديم المعلومات المالية الأكثر دقة التي تعكس بشفافية الوضع المالي للبنك.
- تطبيق معيار IFRS9 وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري بداية من أول يناير 2019

8- نظام الرقابة الداخلية:

يعتمد مجلس الإدارة ويراجع بشكل دوري كفاءة وفعالية السياسات الخاصة بالرقابة الداخلية، كما يناقشها مع مسؤولي الوظائف الرقابية بالبنك، وذلك لضمان وجود نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية وفقا لتعليمات البنك المركزي



وكذلك وضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية، كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات البنكية. وتقوم لجنة المراجعة في هذا الصدد والنيابة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام المصرفي بالإضافة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات الخارجيين. وبناءً على الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة المراجعة للبنك يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك، حيث تعزز كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام المصرفي للبنك إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال ما يلي:

8-1 مجموعة المراجعة الداخلية

غرض مجموعة المراجعة الداخلية هو إعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية مصممة لإعطاء قيمة مضافة وتطوير عمليات البنك. مهمة مجموعة المراجعة الداخلية هي تحسين وحماية قيمة البنك عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. تساعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإجراءات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

يتولى رئيس مجموعة المراجعة الداخلية الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية وتخضع المجموعة مباشرة من خلال لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس مجموعة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة مهنيًا، ويتبع الرئيس التنفيذي إداريًا.

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات التالية

- التأكد من وجود خطة تدقيق سنوية مژنة مبنية على مدى احتمالية جميع المخاطر وتم عرضها على الرئيس التنفيذي للبنك ومن ثم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة.
- وضع خطة المراجعة السنوية موضع التنفيذ بما في ذلك أي مهام خاصة أو مشروعات مطلوبة من قبل الإدارة و/أو لجنة المراجعة.
- يمكن القيام بإجراء تعديلات بالخطة خلال العام، ويتم عرض هذه التعديلات ومناقشتها مع لجنة المراجعة للاعتماد والتصديق.
- التأكد من تطبيق المبادئ الرئيسية المتعلقة بالنزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة.
- تحديد وتقييم المخاطر الهامة المتوقع أن تجابه عمليات البنك.
- التأكد من كفاءة وفاعلية الإدارة في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المتعلقة بتحقيق البنك لأهدافه الاستراتيجية
- التأكد من توافق والتزام أعمال الموظفين بالبنك والمديرين وأيضاً الجهات الخارجية التي يتعاقد معها البنك بكافة سياسات وإجراءات البنك وأيضاً كافة القوانين ومعايير الحوكمة المطبقة.
- مراقبة وتقييم فاعلية نظام البنك في إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاءه الرقابة التي تم وضعها للتأكد من التوافق والتطابق مع سياسات وخطط وإجراءات وأهداف الأعمال.
- تقييم إمكانيه الاعتماد ودقة وتكامل والتوقيت السليم وسلامة البيانات المالية ونظم إدارة المعلومات.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في حماية أصول وسمعة البنك واستمرارية نشاطه.
- مراجعة الإجراءات والنظم واقتراح تطويرها وذلك أثناء القيام بالمراجعة الدورية او الاستشارات.
- مراجعة وتقييم استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

- مراجعة تخطيط، وتصميم، وتطوير وتطبيق أنظمة الحاسب الآلي، والتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات البنك، إن وجدت.
- التأكد من تطبيق أحدث معايير المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات الناجحة في مجال المراجعة الداخلية.
- مراجعة أنظمة الرقابة على الحاسب الآلي وخطة الطوارئ في حال حدوث خلل في نظام الحاسب الآلي ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة للتطوير.
- مراجعة جودة محفظة الائتمان ومحفظة الاستثمارات وعمليات إدارة المخاطر المصاحبة.
- القيام بأعمال الفحص الميداني بطريقه مهنية احترافية وفي الوقت المحدد، كما يتعين الاحتفاظ بأوراق العمل ونتائج الفحص بشكل مناسب.
- تقديم ملخص تنفيذي لتقارير المراجعة إلى كلا من لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للبنك موضحا ملخصا لنتائج المراجعة.
- متابعة التوصيات للتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية الفاعلة وأيضا إبلاغ الرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة بشكل دوري في حال عدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل فعال.
- عند اعتقاد مجموعة المراجعة الداخلية قبول الإدارة العليا لمخاطر متبقية يمكن أن تكون غير مقبولة للبنك، هنا يتعين على رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أن يقوم بمناقشة الأمر مع الإدارة العليا وفي حاله عدم التوصل إلى حل، فإنه يتعين إبلاغ لجنة المراجعة.
- إجراء التقييمات الخاصة، والتحريات المتعلقة بالشكاوى أو الاحتيال، ومهام المراجعة المطلوبة من قبل مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والإدارة، أو رئيس مجموعة المراجعة الداخلية.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم السارية.
- تتعامل مجموعة المراجعة الداخلية باعتبارها نقطة الاتصال الأساسية لتبادل المعلومات عن طريق تنسيق العمل مع المراجعين الخارجيين وكافة الهيئات الرقابية الأخرى للمراجعة وذلك لتحديد جوانب المساعدة التي يمكن تقديمها، وأيضا عقد الاجتماعات الدورية بحسب ما هو مطلوب، وتبادل المعرفة والمعلومات حول المواضيع والقضايا التي تطرأ، هذا بالإضافة إلى تأكيد وجود التنسيق اللازم بين كافة الأطراف.
- عند تنسيق الأنشطة من قبل رئيس مجموعة المراجعة الداخلية، يمكن له إذا أمكن أن يعتمد على عمل ونتائج جهات أخرى داخلية وخارجية تقدم خدمات التأكيد وأيضا الخدمات الاستشارية. وفي حال تقديم رئيس مجموعة المراجعة لخدمات استشارية فإنه يتعين الاتفاق على طبيعة ونطاق الخدمة شريطة ألا يقوم رئيس مجموعة المراجعة بأية مسؤوليات تنفيذية.
- تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- تقدم مجموعة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوي الى لجنة المراجعة موضحا فيه نشاط وأعمال المجموعة والمخاطر الجوهرية والأمور المتعلقة بالرقابة.
- كلما كان ذلك مطلوبا، يكون قطاع المراجعة الداخلية مسؤولا عن تقديم خدمة المراجعة الداخلية لأي من الشركات الشقيقة والتابعة للبنك كما يقوم برفع تقرير المراجعة إلى كلا من الرئيس التنفيذي للشركة محل الفحص ومجلس إدارة /أو لجنة المراجعة بتلك الشركة بالإضافة إلى لجنة المراجعة للبنك. وقد يتم دعوة رئيس قطاع المراجعة الداخلية لحضور أي من اجتماعات لجان المراجعة أو مجلس الإدارة لتلك الشركات لا يكون لقطاع المراجعة الداخلية أية صلاحيات تنفيذية أو مهام في عمليات تلك الشركات الشقيقة أو التابعة

طبيعة الخدمات الاستشارية التي يمكن أن تقدمها مجموعة المراجعة الداخلية

قد تتخذ الخدمات الاستشارية أي من هذه الأدوار:

• دور التدريب:

من خلال تدريب الموظفين الجدد عند التحاقهم بالبنك وذلك فيما يتعلق بدور مجموعة المراجعة الداخلية وأفضل الممارسات في الحوكمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر: معايير للمراجعة الداخلية، أهداف المراجعة الداخلية، منهج المراجعة المستند على المخاطر، تقارير المراجعة ومتابعة الإجراءات التصحيحية، بالإضافة الى تقديم برامج تدريبية في الحوكمة والمخاطر والرقابة بناء على احتياج أو طلب الإدارة.

• دور تقديم استشارات في إدارة المخاطر:

التأكد من استيعاب البنك للاتجاهات الناشئة والجديدة التي قد تؤثر عليه ومن ثم التأكد من إبلاغ الرئيس التنفيذي للبنك ولجنة المراجعة بتلك الاتجاهات كلما كان ذلك مناسباً.

• دور تقديم الاستشارات المهنية:

عند دعوة رئيس المراجعة الداخلية لحضور أى من اجتماعات لجان الإدارة، يجوز على أية حال استشارته من قبل أعضاء اللجنة لتقديم الاستشارة المهنية فيما يتعلق بالحوكمة والمخاطر والرقابة. وفي هذه الحالة أيضاً لا يجب النظر الى المراجعة الداخلية كصانع لقرارات الإدارة كما لا تقوم المراجعة الداخلية بفرض أى رأى على الإدارة.

8-2 الالتزام المصري:

تعتبر مراقبة الالتزام بالقوانين والأحكام والمعايير وكذلك المتطلبات الرقابية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى المسؤولية الأبرز للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إن إدارة الالتزام المصرى ببنك القاهرة هي مجموعه تتميز بمكانة مستقلة ضمن أعمال البنك يتم بموجبها تحديد وتقييم والتوصية ومراقبة وإعداد التقارير حول مخاطر الالتزام التي تضم مخاطر العقوبات القانونية أو التشريعية لتجنب الخسارة المالية أو الأضرار بسمعة البنك نتيجة للفشل بالالتزام بالقوانين والأحكام وميثاق السلوك المهني ومعايير الممارسات الرشيدة المتعلقة بالحوكمة وأنشطة البنك.

ولتمكين إدارة الالتزام من أداء مهامها ومسؤولياتها بكل كفاءة، فقد تم تطبيق إطار حوكمة واضح للالتزام المصرى مبنى على النهج القائم على المخاطر متضمن تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ووضع المعايير التي تكفل تطبيقها في تتابع للدوار بين خطوط الدفاع المختلفة ومنحها الصلاحيات للتعامل مع كافة أوجه الانضباط في أنشطة البنك باستقلالية ومنحها صلاحيات غير مقيدة للوصول إلى معلومات وسجلات وأفراد وعمليات البنك، كما أعطيت الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة.

ويتم القيام بمسؤوليات إدارة الالتزام ضمن برنامج خاص يحدد أنشطتها، وتوافق لجنة المراجعة على الخطط السنوية ويتم تنفيذها وفقاً لميثاق الالتزام وسياساته وإجراءاته، حيث تقوم إدارة الالتزام برفع التقارير على نحو دورى إلى لجنة المراجعة لعرضها واعتمادها من مجلس إدارة البنك حول جهود وقضايا الالتزام والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

وخلال عام 2025 قامت مجموعة الالتزام المصرى والحوكمة المؤسسية بجهود حثيثة في تعزيز تطبيق الحوكمة والالتزام المؤسسي بالإضافة إلى مساندة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيدات في إرساء مفاهيم الحوكمة وتوجت هذه الجهود بحصول بنك القاهرة على شهادة الايزو في مجال الحوكمة المؤسسية

كما تسعى مجموعة الالتزام المصرى والحوكمة المؤسسية للإيفاء بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية للبنك وتحديد وتقييم مخاطر الالتزام المرتبطة بمجالات الأعمال في البنك وكذلك الإلتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة في 2023 ، والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 2023 ، الى جانب المتابعة المستمرة للمستجدات والتطورات المحلية والدولية في مجالات الالتزام و رفع ثقافة الالتزام وقدرات العاملين بالبنك من خلال وضع وتنفيذ البرامج التدريبية والفعاليات والتي ساهمت في كون العاملين بالبنك على اطلاع دائم ومستمر بأخر المستجدات في مجالات الالتزام .



حيث تم الإشارة إليها في مقدمة هذا التقرير ضمن إنجازات بنك القاهرة خلال العام 2025 لتعزيز نهج الحوكمة.

8-3 قطاع الرقابة الداخلية

- الهدف الرئيسي لقطاع الرقابة الداخلية يتمثل في تقديم ضمانات مستقلة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا حول التنفيذ والالتزام بسياسات البنك وإجراءاته لحماية البنك، ويتم تحقيق ذلك من خلال تفعيل دور قطاع الرقابة الداخلية بالبنك ضمن الإطار الأشمل لنظام الرقابة الداخلية بأكمله كخط دفاع ثان ضد المخاطر المحتملة. ويمكن تفصيل أهداف قطاع الرقابة الداخلية كما يلي:
- التأكد من أن أنشطة البنك وعملياته تتم وفقاً للقواعد واللوائح وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات الداخلية للبنك.
- اختبار ومتابعة مستوى الخدمات المصرفية المقدمة بإدارات وفروع البنك المختلفة والإفصاح عن أي سلبات أو قصور فيها بما يسهم في رفع مستوى الأداء.
- التأكد من سلامة وصحة إدخال البيانات على الأنظمة المصرفية، كذا استيفاء واستكمال جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة.
- التأكد من الالتزام بالمبادئ الرئيسية للرقابة مثل تفعيل مبدأ الرقابة الثنائية والفصل بين الاختصاصات وفقاً للتعليمات المنظمة لكل عملية
- التأكد من حماية الأصول من السرقة والاختلاس والغش والتلاعب من خلال إجراء الجرد الفجائي على كافة العهد والموجودات ذات القيمة.

9- مراقب الحسابات:

يلتزم بنك القاهرة عند تعيين مراقبي الحسابات بأحكام قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 وفقاً للمادة رقم 124 والتي تنص "مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات، يختارهما البنك من بين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة. ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في ذات الوقت، ولا يجوز لمراقب الحسابات أن يكون مساهماً في البنك الذي يراجع حساباته أو يقدم خدمات له.

وقد وافقت الجمعية العامة العادية للبنك بجلستها بتاريخ 2025/2/17 على تجديد تعيين الجهاز المركزي للمحاسبات والسيد الأستاذ/ فارس عامر إمام عامر – (مكتب KPMG – حازم حسن) مراقباً لحسابات البنك.

القوائم المالية المستقلة

نتائج البنك عام 2025:

حقق بنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2025 مقداره 16.1 مليار جنيه، كما حقق صافي دخل من العائد والعمولات عن ذات العام المالي مبلغ 40,5 مليار جنيه
كما كشفت نتائج أعمال البنك في نهاية 2025 عن زيادة إجمالي المركز المالي ليصل إلى مبلغ 532,6 مليار جنيه مقابل 483.1 مليار جنيه في عام 2024 ، وقد استطاع بنك القاهرة خلال 2025 تحقيق ارتفاعاً في ودائعه حيث بلغت نحو 401.4 مليار جم في نهاية 2025 مقابل 352.3 مليار جم في عام 2024 بزيادة قدرها 49.1 مليار جم وبلغت صافي قروض وتسهيلات العملاء والبنوك نحو 240.5 مليار جم مقابل 211.5 مليار جنيه في عام 2024 بزيادة قدرها 29 مليار جنيه.
- ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه في جمهورية مصر العربية من خلال 249 فرعاً ومكتباً ووحدة مصرفية ووكالة.

10- حقوق المساهمين:

بلغ أجمالي حقوق المساهمين نحو 61.1 مليار جنيه في نهاية 2025 مقابل 44.3 مليار جنيه في عام 2024 وتتمثل أهمها فيما يلي:

رأس المال والأسهم:

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ 50 مليار جنيه مصري، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ 20.5 مليار جنيه مصري موزعاً علي 10.250 مليار سهم بقيمة إسمية جنيهاً مصرياً للسهم الواحد، ونوضح فيما يلي هيكل مساهمي البنك:

الاسم	عدد الأسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	10 249 999 972	20 499 999 944
شركة مصر كابيتال	14	28
شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية	14	28
الإجمالي	10 250 000 000	20 500 000 000

مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال

بتاريخ 6 نوفمبر 2025 انعقدت الجمعية العامة العادية لبنك القاهرة وقد وافقت علي:

زيادة رأس مال بنك القاهرة المصدر والمدفوع بمبلغ 10 مليار جنيه مصري زيادة نقدية موزعة علي 5 مليار سهم بقيمة إسمية جنيهاً للسهم، ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بعد الزيادة 30.5 مليار جنيه مصري موزعاً علي 15.250 مليار سهم بدلاً من 20.5 مليار جنيه، وجاري استكمال الإجراءات القانونية والتأشير في السجل التجاري.

بتاريخ 30 ديسمبر 2025 انعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت علي:

تعديل نص المادة رقم (6) من النظام الأساسي للبنك وجاري استكمال الإجراءات القانونية.

إدارة رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال بغرض تحقيق الأهداف التالية:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال وفقاً لقانون البنك المركزي المصري واللوائح والقوانين ذات الصلة في جمهورية مصر العربية.
 - قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .
- وتقوم إدارة البنك بمراجعة كفاية واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية ممثلة في البنك المركزي المصري حيث يقوم البنك بتقديم البيانات المطلوبة إلى البنك المركزي المصري على أساس شهري وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويتعين على البنك الالتزام بالقواعد التالية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري :

- 5 مليار جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
 - الحفاظ على تحقيق نسبة بين اجمالي القاعدة الرأسمالية / اجمالي الأصول والالتزامات العرضية
- المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامات التحوطية لتصبح 12.50% كحد أدنى.

الاحتياطيات

بلغ إجمالي الاحتياطيات نحو 7.2 مليار جنيه في نهاية 2025 مقابل 4.9 مليار جنيه في عام 2024 وتتمثل أهم الاحتياطيات فيما يلي:

1- احتياطي المخاطر البنكية العام

يتكون احتياطي المخاطر البنكية العام في 31 ديسمبر 2025 من مبلغ 3 339 ألف جنيه يتمثل في الإحتياطي المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات، وكذلك مبلغ 1 601 670 ألف جنيه والذي يتمثل في الفجوة الائتمانية في 31 ديسمبر 2024 وتبلغ الفجوة الائتمانية في ديسمبر 2025 مبلغ 413 356 ألف جنيه والتي تمثل الفرق بين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والالتزامات العرضية وبين مخصص الجدارة الائتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزي المصري.

2- الاحتياطي القانوني

بلغ الاحتياطي القانوني 2.3 مليار جنيه في 31 ديسمبر 2025 وفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون رقم 159 لسنة 1981 يتم تجنب 5% من صافي أرباح السنة لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا التجنب متى بلغ مجموع الإحتياطي قدرًا يوازي نصف رأس المال المصدر بناءً على قرار من الجمعية العامة العادية، ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى التجنب.

صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة

بلغت صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة في نهاية ديسمبر 2025 نحو 23.3 مليار جنيه مقابل 17.7 مليار جنيه في ديسمبر 2024.

القوائم المالية المجمعة:

حققت القوائم المالية المجمعة لبنك القاهرة صافي ربح عن العام المالي 2025 قدرة 16.1 مليار جنيه، كما حقق صافي الدخل من العائد والعمولات مبلغ 41.4 مليار جنيه، كما ارتفع إجمالي المركز المالي ليصل إلى مبلغ 540.4 مليار جنيه مقابل 489.4 مليار جنيه في عام 2024 وبلغت الودائع نحو 404.5 مليار جنيه في نهاية 2025 مقابل 354.7 مليار جنيه في عام 2024 وبلغ صافي قروض وتسهيلات العملاء والبنوك نحو 240.7 مليار جنيه مقابل 212.6 مليار جنيه في عام 2024.

11 - الإفصاحات:

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة والمجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر 2008 مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الادوات المالية" طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ 28 يناير 2018 والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتاريخ 26 فبراير 2019، وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، ويقوم البنك بالإفصاح عن: التأسيس والنشاط/ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة/إدارة المخاطر المالية/التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة/التحليل القطاع.

12 - التصنيف الائتماني:

يوضح الجدول التالي التصنيف الائتماني لبنك القاهرة عن الفترة من 2025/1/1 إلى 2025/12/31

Rating Agency	Rating	
Moody's	Long-term deposit	Caa1
	Outlook	Positive
Fitch	Long Term Rating	B
	Outlook	Stable
Capital Intelligence	Long-term FCY	B
	Short-term FCY	B
	Outlook	Stable

13 - تضارب المصالح

يلتزم بنك القاهرة بسياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة وقواعد تداول موظفي البنك للمعلومات التي تخص البنك، حيث أن جميع موظفي البنك ملتزمين بميثاق السلوك المهني للعاملين بالبنك. أن مجلس إدارة البنك ملتزم بتقييم أعضاء المجلس بمعرفة رئيس المجلس وفقاً لنموذج معتمد يضع الابتعاد عن تضارب المصالح أحد أهم بنوده.

كما قام مجلس الإدارة بجلسته رقم 2024/10 باعتماد تحديث سياسة تعارض المصالح

14 - شكاوى العملاء وقطاع حماية حقوق العملاء:

تم إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء التزاماً بتعليمات البنك المركزي في إطار الاهتمام الذي يولّيه بتطوير القطاع المصرفي، والتركيز بصفة خاصة على حماية حقوق العملاء وترسيخ مبدأ الشمول المالي وفق أعلى معايير الجودة والشفافية

ويتولى قطاع حماية حقوق العملاء المهام والمسؤوليات التالية:

- وجود آلية فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء، مع توثيق استلام كافة الشكاوى الواردة على النظام الآلي (نظام معالجة الشكاوى) من خلال قنوات استقبال الشكاوى المختلفة. بإرسال رسائل نصية إلى العملاء تتضمن الرقم المرجعي للشكاوى والمدة الزمنية المقررة للانتهاء من فحصها والرد عليها (خلال 15 يوم عمل).
- التأكيد على التعامل مع العملاء بمبدأ العدالة والإنصاف والمصادقية في كافة مراحل المعاملات المصرفية دون تمييز مع إعداد التوصيات اللازمة لتعزيز الدور الرقابي والتنظيمي بالإضافة إلى التأكيد على الالتزام بمبدأ الإفصاح عن معدلات العائد الفعلية السنوية وأسعار الخدمات المصرفية عبر كافة وسائل التواصل المتاحة فضلاً عن تيسير سبل التواصل مع قطاع حماية حقوق العملاء إذا إرتأي لهم ذلك.
- إعداد تقارير دورية (شهرية وربع سنوية) تُرفع إلى لجنة المراجعة والإدارة العليا تتضمن دراسة وتحليل للشكاوى الواردة خلال المدة الزمنية المقررة للمعالجة مشفوعة بالتوصيات اللازمة للحد من أسباب الشكاوى وتجنب تكرارها.

أهم أعمال القطاع لعام 2025:

- تلقي قطاع حماية حقوق العملاء عدد 103,477 شكوى مقابل عدد 57,383 شكوى في عام 2024 بزيادة قدرها 80%، واستحوذ مركز الاتصال على النسبة الأكبر بواقع 94% ويليه البنك المركزي على نسبة 5%.
- نتج عن هذه الشكاوى تصعيد عدد (62) توصية خلال عام 2025، وتم الانتهاء من عدد (52) توصية منها، وجارى العمل على حل ومتابعة عدد (10) توصية الأخرى للانتهاء منها.
- تم ترجمة الصفحة الخاصة بقطاع حماية حقوق العملاء إلى اللغة العربية الموقع الإلكتروني طبقاً لتعليمات البنك المركزي.
- في يوليو 2025 تم البدء في عمل دورات تدريبية وتوعية لكافة العاملين بالبنك بقواعد ومبادئ حماية حقوق العملاء بالتنسيق مع قطاع التدريب والتطوير بمجموعة الموارد البشرية طبقاً للخطة التدريبية 2025.
- في يوليو 2025 تم عمل توعية بألية تسجيل الشكاوى والتصعيد للبنك المركزي إذا تتطلب الأمر وأيضاً القنوات المتاحة لاستقبال الشكاوى في جميع شاشات الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي.
- في شهر ديسمبر تم إصدار ألية شكاوى العملاء الخاص بالشركات على النظام الآلي لمعالجة الشكاوى CRM.
- وقد قام قطاع حماية حقوق العملاء أيضاً بمراجعة الإجراءات والنماذج والمنتجات والخدمات الخاصة ببنك القاهرة خلال عام 2025 وفقاً للتفصيل التالي:

العدد	نوع المستند
257	تعديل منتجات وإجراءات وعقود مقدي الخدمة
101	عقود تسهيلات ائتمانية
95	نماذج جديدة/ قديمة تم تعديلها
17	منتجات وخدمات جديدة
8	رسائل قصيرة ومواد دعائية

الخاتمة

اختتم بنك القاهرة عام 2025 ببذل مزيد من الجهود لتعزيز مبادئ الحوكمة مؤكداً على حق جميع أصحاب المصالح في تقييم أداء البنك وقياسه، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والنزاهة في جميع تعاملات البنك والإفصاح وإتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، فإن دليل تعليمات الحوكمة الخاص ببنك القاهرة محل متابعة دائمة من قطاع الحوكمة المؤسسية بالبنك ويتم تحديثه أولاً بأول ليتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الحوكمة بالبنوك، كما يتم بصفة دورية مراجعته وتحديثه للدليل مع تغير القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، ويتم النشر على الصفحة الخاصة بالبنك لإعلام جميع الأطراف المعنية بالتطورات والتحديثات الخاصة بتطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ من وقت لآخر على البنك وهيكله الإداري والتنظيمي.

محمد يحيى صائم اوزالب
رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات

شيماء سليمان
المدير العام
قائم بعمل رئيس الالتزام المصرفي

عمرو خليل عبد الكافي
مدير عام إدارة
سياسات الحوكمة المؤسسية